المحور الثاني: الهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية

أولا- لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC:

ظهرت اللجنة الدولية لأصول المحاسبة إلى الوجود في 29 جوان 1973 كثمرة لإتفاقيات التي عقدت بين الجمعيات المحاسبية المهنية لعشر دول هي: " أستراليا، كندا، فرنسا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، إيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية "[4]، ومقرها العاصمة البريطانية لندن، وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن إستخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم.

منذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، وإبتداءا من عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 هيئة مهنية من 104 دولة يمثلون مليوني محاسب[5]، أما بالنسبة لمجلس إدارة اللجنة فهو مكون من 17 عضو (13 دولة + 4 منظمات مهتمة بالإبلاغ المالي).[6]

وقد أصدرت هذه اللجنة (41 IASC) معيارا محاسبيا دوليا قبل أن يتم إعادة هيكلتها ، وبعد مراجعات عديدة لتلك المعايير فقد بقي 34 معيارا ،كما أصدرت العديد من التفسيرات ، والتي بلغت 33 تفسيرا حتى عام 2001.[7]

ثانيا مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

في الفاتح افريل 2001، أعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية(IASC) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) [8]، يقوم هذا المجلس (IASB) بمهام تطوير معايير المحاسبة الدولية، حيث إعتمد المعايير الدولية التي أصدرتها اللجنة السابقة (IASC).

وقد بدأ المجلس إصدار المعايير للتقارير المالية (IFRS)، لكي يتم تميزها عن المعايير الدولية السابقة، إن هذا التغيير من (IAS) إلى (IFRS) يعكس رغبة (IASB) في توسيع رقعة نشاطها إلى المعلومات المالية عموما عوض الإقتصار على التوحيد المحاسبي فقط، وأصبحت المعايير التي يصدرها تحت إسم " المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)" عوضا عن " المعايير المحاسبية الدولية IAS".

ولقد أصدر المجلس إلى غاية 2017 سبعة عشر معيارا من معايير الإبلاغ المالي IFRS ، ونشير إلى أن المجلس قد أصدر أيضا معيار خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 9جويلية 2009.

ثالثا- الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC):

تتبنى العديد من دول العالم معايير المحاسبة الدولية لعدم وجود معايير محلية كمعايير وطنية، والبعض الأخر يتبع معايير محاسبية تستند إلى معايير المحاسبة الدولية، هذا بالإضافة إلى أن عدد كبير من الشركات الكبرى متعددة الجنسيات تعتمد هذه المعايير، ويزيد عدد الدول المشتركة في الاتحاد الدولي للمحاسبين عن 100 دولة. ولذلك فإن معايير المحاسبة الدولية تُطبق بشكل أكبر من المعايير الأخرى، حيث باتت أكثر انتشاراً في مختلف دول العالم، مما دفع الاتحاد الأوروبي واستراليا وعدد من الدول الأخرى على إتباعها لمواكبة عملية التناغم المحاسبي في العالم، وتم تحديد العام 2005 كموعد للتطبيق.

إن معايير المحاسبة الدولية تعتمد على المبادئ والمفاهيم، في حين أن معايير المحاسبة الأمريكية تعتمد على القواعد والأحكام، ولا تركز كثيراً على موضوع الجوهر فوق الشكل الذي تتبناه المعايير الدولية.

تأسس الاتحاد الدولي للمحاسبين في أكتوبر 1977 م، بموجب اتفاقية تمت بين 63 منظمة مهنية محاسبية من 49 دولة من دول العالم. ويهدف إلى تطوير ودعم مهنة مراجعة الحسابات ورفع درجة توحيد ممارسة المهنة من خلال إصدار أصول المراجعة الدولية. وفي سنة 1982م أصبح الاتحاد يختص بمهنة المراجعة ويصدر عنة أصول المراجعة الدولية(ISA) وفي المقابل ترك أمر إصدار المعايير المحاسبية الدولية إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي أصبحت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية.

رابعا- لجنة ممارسة التدقيق الدولي (IAPC):

تمت الاشاره سابقاً إلى لجنة معايير المحاسبة الدولية والتي كانت مسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية الدولية خلال الفترة 1973 – 2001، حيث انتهت هذه المرحلة وتم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية ليحل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتم إجراء إعادة هيكلة وجرى إعادة النظر في البنية التحتية للجنة معايير المحاسبة الدولية من اجل تقويتها والنهوض بمستوى الانجاز فيها، وأصبح التمثيل في المجالس واللجان يعتمد على الكفاءة والخبرة وليس على أساس التمثيل الجغرافي كما كان متبع في لجنة معايير المحاسبة الدولية، وأصبح الأعضاء في المجالس واللجان يعملون بتفرغ كامل. واشتملت عملية إعادة الهيكلة على إعادة هيكلة البنية التحتية بما فيها مجلس الإدارة ومجلس الأمناء، وتشكيل مجلس استشاري للمعايير، وضع دستور جديد واخيراً تسجيل اللجنة كمؤسسة غير هادفة للربح في أمريكا وتسجيل مجلس المعايير في لندن.

وتميزت هذه المرحلة بموافقة الهيئة العالمية المشرفة على الأسواق المالية في عام 2000 على قبول البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية، وفرضت شروطاً أخرى مثل إظهار معلومات إضافية تبين مدى تأثير هذه المعلومات وإفصاح إضافي وأخيرا تفسير الاختلافات.